منظمة العمل العربية

مجلس إدارة منظمة العمل العربية
الدورة السابعة والسبعون
الدوحة / دولة قطر
13 - 14 مايو / آيار 2012

و . م . إ . د . ع / 77 / 2

البند الثانى

التقرير السنوى عن الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلى

على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين

والأراضى العربية المحتلة الأخرى

**** تقـــــديم :***

أولاً : اتخذ مؤتمر العمل العربي في الدورة (39) (القاهرة ، ابريل / نيسان 2012) القرار رقم (1490 م . ع . ع . د. 39) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي والذي ينص ضمن أمور أخري على ما يلي :-

الفقر رابعاً (ب) : " تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى بإعداد التقرير السنوى بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وترجمة التقرير إلى اللغات المعتمدة في أنشطة منظمة العمل الدولية وهي الفرنسية والإنجليزية والأسبانية " .

ثانياً : عملا بمضمون هذا القرار قام المدير العام لمكتب العمل العربى بتوجيه رسائل إلى وزارات العمل في البلدان العربية الثلاثة المعنية (فلسطين - سوريا - ولبنان) طلب بموجبها تزويد المكتب بالمعلومات الخاصة بكل جهة .

ثالثاً : قام مكتب العمل العربى بإعداد التقرير السنوى استنادا على ردود وزارات العمل فى كل من فلسطين ولبنان ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل في سوريا .

رابعاً : قام المكتب بترجمة التقرير الذى أعده المدير العام لمكتب العمل العربى إلى اللغات المعتمدة فى منظمة العمل الدولية (الفرنسية – الإنجليزية والأسبانية) ، وسيوزع بصفة منتظمة على الوفود المشاركة فى أعمال الدورة العادية (101) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ، مايو / آيار - يونيو/ حزيران 2012) .

خامساً : الأمر معروض على المجلس الموقر .. للتفضل بالاطلاع والتوجيه . ،،

أحمد محمد لقمان

المدير العام

رضا
ط/ عبد المنعم

منظمة العمل العربية

المستوطنات الإسرائيلية
وآثارها الاقتصادية والاجتماعية
على أصحاب العمل والعمال
في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 2012

مقدم إلى :

الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي

" جنيف ، يونيو / حزيران 2012 "

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

***** مقدمة :***

أن منظمة العمل العربية ومن خلال متابعتها باهتمام وقلق كبيرين وبصفة دورية حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السائدة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان وجنوب لبنان في ضوء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وممارساته الهمجية والوحشية وانعكاساتها على أصحاب العمل والعمال واستمرارية تدهور ظروف ومستويات المعيشة والتي باتت تنذر بوقوع كارثة إنسانية في أية لحظة ، تؤكد من جديد على تمسك المجموعة العربية بالمبادرة العربية للسلام وأن التوجه الفلسطيني لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حق طبيعي وتاريخي للشعب الفلسطيني غير أنه وبكل أسف فمن الضروري أن نستنكر وندد بالإجراءات العقابية التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وبوجه خاص أطراف الإنتاج الثلاثة جراء منح فلسطين العضوية الكاملة في اليونسكو حيث تم الإعلان عن خطة بناء نحو 2000 وحدة استيطانية جديدة وكذلك وقف تحويل العائدات الضريبية التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة والتي تشكل قرابة نصف رواتب الموظفين في فلسطين .

وبالنظر إلى ما يجرى على أرض الواقع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى يلاحظ أن الوضع الاقتصادي لا يزال هشاً بسبب الاعتماد الكلي على المساعدات التي تقدمها الجهات المناحة وأن الظروف المعيشية والإنسانية في تدهور مستمر مع تفاقم مشكلات الفقر وتزايد خطير في معدلات البطالة بشكل عام وبطالة الشباب بشكل خاص نتيجة استمرارية سلطات الاحتلال في تنفيذ مخططاتها وقراراتها الاستعمارية والعنصرية بشكل علني وعلى مسمع ومرأي من العالم في تحدى صارخ للشرعية الدولية والمجتمع الدولي بأسره بما يمثله من قرارات ومواثيق وإعلانات وقوانين دولية بالإضافة إلى خروقات اتفاقيات ومعايير العمل الدولية والتي تمس الحقوق الدنيا لأصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وأن العمال الفلسطينيين في إسرائيل مازالوا يعانون ظروفا اجتماعية واقتصادية وإنسانية مأساوية بسبب التمييز الصارخ بينهم وبين العمال الإسرائيليين والممارسات التعسفية التي يتعرضون لها .

والجدير بالتذكير أن الإستراتيجيات والمبادرات العربية للسلام قوبلت في كل مرة بردود وتفاعلات إسرائيلية خالية من الصدق والجدية وحسن النوايا للتوصل إلى حل عادل للجميع لعملية السلام في الشرق الأوسط بدليل ركود المفاوضات بين الجانبين لأكثر من سنتين وتعنت السلطات الإسرائيلية لاستمرار سياسات الاستيطان الاستعماري ومصادرة المزيد من الأراضي العربية تحت حجج وضرورات أمن إسرائيل إضافة إلى المخططات والمحاولات التي تنفذها لتهويد ما تبقي من أراضي بحوزة الأقلية العربية داخل الخط الأخضر ، وذلك من خلال استصدار رزمة قوانين خلال السنوات القليلة الماضية في تسابق مع الزمن لتهويد أراضي الفلسطينيين .

وإن التحديات الإسرائيلية للمجتمع الدولي لا تزال متواصلة وأخرها قطع العلاقات مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مع أواخر شهر مارس / آذار 2012 وذلك اعتراضا على اعتزام المجلس إجراء تحقيق دولي حول " المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية .

كما أن السلطات الإسرائيلية لا تزال على ممارساتها العنصرية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني بالقتل والاغتيالات والتهجير ومصادرة الموارد الطبيعية وفرض القيود على تنقل الأشخاص والمواد وعناصر الإنتاج وتضييق الحصار على غزة وشن غارات انتقامية عليها من حين لآخر وفصل المناطق والقرى الفلسطينية عن بعضها وعدم الاكتفاء بالجدار العنصري العازل والتفكير في بناء جدار آخر عازل مع لبنان .

وأدرك الجميع أن السياسات والخطط والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترتكز أساسا على ما يلي :

- الإسراع في بناء المزيد من المستوطنات ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية في إطار اتخاذ إجراءات استباقية لفرض الأمر الواقع على الميدان .
- تضييق القبضة والسيطرة الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني واخضاع السوق للقوانين والإجراءات الإسرائيلية في محاولة لمنع السلطة الفلسطينية من التحكم في مستقبل الشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنمية مستدامة وذلك من خلال أحكام السيطرة الإسرائيلية على الحدود البرية والبحرية والجوية .
- افتعال الحجج الوهمية لفشل المفاوضات وتحقيق تقدم في عملية السلام الشامل ومن بين هذه الحجج حجة عدم وجود شريك فلسطيني الأمر الذي تجسد بوضوح جراء عملية المصالحة الفلسطينية .

لقد أضحى وضع حد لإفلات إسرائيل من العقوبات والمحاسبة على خروقات القوانين والمواثيق الدولية بمثابة اختبار لمدى تمسك المجتمع الدولي بالشرعية الدولية والحقوق والقيم الإنسانية .

وتعمد منظمة العمل العربية من خلال إصدار هذه الوثيقة إلى وصف الحقائق بتجرد وحيادية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، ووضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته للمساهمة بجدية وفاعلية في تخفيف معاناة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ودفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وهذا يتطلب الاعتراف بدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال وتشجيع المبادرات الهادفة إلى بناء مؤسسات فلسطينية قوية والمساعدة على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القادرة على تحقيق أهداف التنمية الشاملة . كما تتمنى المنظمة أن يمثل هذا التقرير مرجعية استرشادية للوفود المشاركة في أعمال الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 .

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية

القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلى على

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى قطاع العمل فى فلسطين

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل خلال العام 2011

تعمل مختلف الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الإسرائيلية بتوجيه مباشر ودعم رسمي من الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ برنامج منهجي للتوسع الاستيطاني في مختلف المناطق الفلسطينية بحيث تتحول شبكة الاستيطان وما يرافقها من تغيرات طبوغرافية وديمغرافية إلى عائق حقيقي أمام إمكانية قيام دولة فلسطين ذات تواصل جغرافي.

كما أثرت مجمل السياسات الإسرائيلية والإجراءات القمعية الحالية والمتمثلة في الحصار والإغلاق والعدوان وتدمير الممتلكات وسلب المياه والموارد الطبيعية وتلويث البيئة ، على الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة وقطاع العمل بصفة خاصة، حيث يتأثر هذا القطاع بشكل مباشر بكافة الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وكافة مناحي حياته الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية وغيرها ، مما أدى إلى تدنى المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية وارتفاع خطير فى معدلات البطالة في السنوات الماضية في الاراضي الفلسطينية لتصل إلى 26.8% في الربع الثالث من العام 2011.

ويمكن التعرض إلى أهم التأثيرات السلبية للمستوطنات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب العمل والعمال وعلى الشعب الفلسطينى عامة على النحو التالى:

واقع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

تشير البيانات إلى أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ 144 مستوطنة وذلك في نهاية العام 2011 منها 26 مستوطنة في محافظة القدس ، و24 مستوطنة في محافظة رام الله والبيرة ، و19 مستوطنة في محافظة الخليل ، و17 مستوطنة في محافظة أريحا والأغوار ، و13 مستوطنة في محافظة بيت لحم ، و12 مستوطنة في محافظة سلفيت ، و11 مستوطنة في محافظة نابلس ، و7 مستوطنات في محافظة قلقيلية ، و7 مستوطنات في محافظة طوباس ، و5 مستوطنات في محافظة جنين ، و3 مستوطنات في محافظة طولكرم .

وقد مرت عمليات الاستيطان بأربعة مراحل لغاية 2011 (1967 – 1976 / 1977-1980 / 1985 – 1990 / 1991 – 2011) .

ويقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية بنحو 518974 مستوطنا، مع نهاية العام 2011 ، ويتضح من البيانات أن معظم المستوطنين يسكنون في محافظة القدس بواقع 262493 مستوطنا ، يليها محافظة رام الله والبيرة بواقع 96364 مستوطنا ، و 56202 مستوطنا في محافظة بيت لحم و33159 مستوطنا في محافظة سلفيت، و1452 مستوطنا بمحافظة طوباس .

**** المستوطنات وتأثيرها على قطاع العمل :**

- بالرغم من إن المواقع الاستيطانية تمتد على مساحة 3% فقط من الضفة الغربية ،إلا أنها تسيطر بشكل فعلي على اكثر من 44% منها (بسبب الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض وبالمناطق داخل الخط الأخضر، وبسبب المساحات الشاسعة التي

تسيطر عليها المجالس الإقليمية للمستوطنات وهذه بدورها تضعها تحت تصرف المستوطنات)

- تصاعد وتيرة الاستيطان وتوسيع المستوطنات في بداية العام الحالي بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية بتركيز كبير داخل وفي محيط القدس الشرقية المحتلة.
- صادرت سلطات الاحتلال نحو 4826 دونما عام 2010 في مواقع مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة (محافظة القدس 760 دونما) من أراضي قرية العيسوية ، وبيت أكسا وعناتا ، (محافظة نابلس 1660 دونم) ، (محافظة الخليل 1580 دونما) ، وفى محافظات أخرى .
- أقرت سلطات الاحتلال بناء 16479 وحدة استيطانية ، معظمها داخل وفي محيط القدس الشرقية وباشرت فعلياً أعمال البناء في 1300 وحدة سكنية .
- يتوزع العمال الفلسطينيون بأجر في المستوطنات حسب القطاعات الاقتصادية : قطاع الإنشاءات (50.9%) - قطاع الخدمات (19%) - قطاع الصناعة (16.5%) - قطاع الزراعة (9.9%)، و (3.5%) ليس لهم قطاع اقتصادي محدد.
- حسب الجنس، يتركز الرجال في قطاع الإنشاءات (59.4%)، وتقدر نسبة النساء العاملات في المستوطنات في قطاع الخدمات بنحو (61.8%)، وفي الزراعة (27.9%)، وفي الصناعة (10.3%).
- ما يقارب (11%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون في أراض مصادرة هي في الأصل ملكٌ لأسرهم أو لأحد أقاربهم!
- 33% من العمال الفلسطينيين بأجر، الذين يعملون في المستوطنات بموجب تصريح عمل دفعوا مبلغاً من المال مقابل الحصول على تصريح العمل!
- غالبية العمال الفلسطينيين بأجر (53%) يعملون عن طريق مقاولين (سماسرة) عمل فلسطينيين، بينما (47%) منهم يعملون عن طريق التعاقد المباشر مع المشغل الإسرائيلي.
- معظم العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون بدون عقود عمل مكتوبة، حيث (8.5%) فقط يعملون بموجب عقد عمل شخصي مكتوب مع المشغل الإسرائيلي، و(1.4%) لديهم عقد عمل مكتوب مع المقاول (سمسار) العمل الفلسطيني. بينما (48%) يعملون في المستوطنات بموجب اتفاق عمل شفهي مع سمسار العمل الفلسطيني، و(35.5%) بموجب اتفاق عمل شفهي مع المشغل الإسرائيلي، وهناك (6%) يعملون بموجب اتفاق عمل شفهي ولكن دون أن يحددوا فيما إذا كان الاتفاق مع سمسار العمل الفلسطيني أم المشغل الإسرائيلي.
- (93%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات، يعملون في مواقع عمل لا يوجد فيها لجان عمالية تمثلهم وتدافع عن حقوقهم لدى المشغل الإسرائيلي، ومقاول (سمسار) العمل الفلسطيني، بينما (7%) منهم يعملون في مواقع عمل في المستوطنات يوجد فيها لجان عمالية.

**** شروط وظروف العمل :**

تشير التقارير والبيانات المتوفرة إلى أن شروط وظروف العمل فى المستوطنات كانت على النحو التالى :

- (21%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يقتطع من أجورهم ضريبة دخل، و(15.7%) يقتطع تأمين صحي، و(6.4%) تأمين وطني إسرائيلي، و(15.9%) يقتطع لأغراض مكافأة نهاية الخدمة، و(22%) بدل مواصلات، و(13%) بدل حراسة أثناء العمل في المستوطنة، وهناك (3%) من العمال يقتطع من أجورهم رسوم نقابية (هستدروت)!
- نسبة قليلة من العمال يحصلون على تأمينات اجتماعية و(11%) فقط من العمال الذين يعملون 5 أيام في الأسبوع و(32.5%) من العمال الذين يعملون 6 أيام في الأسبوع يحصلون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.
- (29%) من إجمالي العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات لديهم تأمين ضد إصابات العمل، و(13%) لديهم تأمين صحي.
- (17%) يحصلون على إجازة أعياد دينية مدفوعة الأجر.
- (75%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون في مواقع عمل لا يتوفر فيها ملابس ومعدات واقية للاستخدام .
- ما يزيد عن (71%) من العمال حسب النشاط الاقتصادى معرضون لأشعة الشمس في أماكن عمل مكشوفة.
- (24%) من العمال أو أكثر حسب المواقع معرضون لحساسية مواد كيماوية ومبيدات حشرية.
- (22%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات معرضون بشكل مستمر لمخاطر مواد كيماوية قابلة للاشتعال. وهناك نسبة مرتفعة من العمال معرضون بشكل مستمر أو متكرر لمخاطر الانزلاقات، والآلات الدوارة، والصعقات الكهربائية.
- حوالي (21%) من العمال الفلسطينيين بأجر تعرضوا لإصابات عمل أثناء عملهم في المستوطنات خلال السنوات الأربع الأخيرة.
- (56%) من إجمالي عدد العمال الفلسطينيين الذين تعرضوا لإصابات عمل في المستوطنات تحملوا بأنفسهم وعلى حسابهم تكاليف العلاج الطبي، و(11.5%) تحملها الأهل، و(8%) التأمين الصحي الفلسطيني.

**** التأثيرات السلبية لجدار الفصل العنصري على قطاع العمل :**

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية أكثر من 27 ألف كم2 وتشكل الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا قليلا من هذه المساحة ، أي حوالي 22% بما يعادل 6000كم ، حيث تشكل الضفة الغربية الجزء الأكبر من هذه المساحة ، أي حوالي 5635 كم2 في حين تبلغ مساحة قطاع غزة 365كم2 . وإضافة إلى بناء المستوطنات ،فإن الأطماع الإسرائيلية بمصادرة الأرض اتخذت منحنيات إضافية من خلال بناء ما يعرف بجدار الفصل العنصري ، الذي يتجاوز الخط الأخضر إلى داخل حدود الضفة الغربية بحيث لم يتم بناؤه على الحدود الفاصلة ، وإنما بعمق يختلف حسب التواجد الاستيطاني وذلك لضم اكبر عدد ممكن من المستعمرات الإسرائيلية للدولة العبرية ، وليقطع أوصال الأراضي الفلسطينية ويقضي على حلم الفلسطينيين بإقامة دولتهم القابلة للحياة .

وقد ترتب على إقامة هذا الجدار العديد من الآثار السلبية على الشعب الفلسطيني من نواحي مختلفة ، أبرزها ما يلي :

- منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار تمهيداً لمصادرتها فيما بعد .
- الحد بشكل كبير من وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر مما فاقم من معاناة الأسر الفلسطينية وزيادة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة .
- تعرض تلاميذ المدارس للمضايقات والمنع من ذهابهم إلى مدارسهم وكلياتهم عبر بوابات الجدار ، مما أثر سلبياً على الحركة التعليمية وارتفاع نسبة التسرب من المدارس .
- ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية من التجمعات السكانية التي خلف الجدار إلى تلك التي على الجانب الآخر بحثا عن ألأمان الاجتماعي والاقتصادي .
- انخفاض عدد العاملين داخل الخط الأخضر بدرجة كبيرة .

**** الانتهاكات التى يتعرض لها العمال الفلسطينيين والتحايل على حقوقهم :**

نصت اتفاقية باريس على أن يحاول كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الحفاظ على اعتيادية حركة العمل بينهما مع إعطاء الحق لكل جانب في تحديد حجم وشروط وحركة العمل إلى منطقته من وقت لآخر ، فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية مؤقتاً ،فإنه يعطي الجانب الآخر إشعارا فوريا بذلك ، وللجانب الآخر أن بطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

أيضا تنص هذه الاتفاقية على تأمين العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل ضد إصابات العمل. وإفلاس صاحب العمل ، وإجازات الأمومة بموجب قانون التأمين الوطني الإسرائيلي ، وعلى أن يتم تحويل كامل استقطاعات ضريبة إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية لاستخدامها للمنفعة الاجتماعية والخدمة الصحية . الأمر الذي لم يتم الالتزام به منذ عام 2000 لتفقد السلطة بذلك رافدا مهما لميزانياتها ، بحيث تتولى السلطة عند استلامها لهذه الاستقطاعات المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بحقوق التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل ، إلا أنه وحتى هذه اللحظة لم يتم تحويل هذه الاستقطاعات للسلطة وذلك بحجة عدم إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي لن يتم تحويل الأموال إلا عبرها للسلطة . وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه تم إقرار قانون التأمينات الاجتماعية منذ عام 2003، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي بسبب عدم إنشاء المؤسسة التي حال دون تأسيسها حتى تاريخه عدم توفير الإمكانات المالية والإدارية .

ويمكن التعرض بإيجاز إلى أهم الانتهاكات والإجراءات التعسفية التى يتعرض لها العمال الفلسطينيون ، وذلك على النحو التالى :

- (32%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يتعرضون للعنف المعنوي، و(27%) لاضطهاد على أساس عنصري/ عرقي، و(7%) يتعرضون لعنف جسدي، و(32%) للتهديد بمصادرة تصريح العمل!
- (42%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يتعرضون للانتهاكات من قبل جيش الاحتلال وحرس الحدود وشرطة إسرائيل، و(41%) منهم يتعرضون لانتهاكات من قبل رجال الحراسة وأمن المستوطنة، و(22%) من قبل المشغل الإسرائيلي، لكن الملفت للانتباه أن (22%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يتعرضون لانتهاكات من قبل سماسرة العمل الفلسطيني!
- (71%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات لا يحصلون على قسيمة راتب (تلوشات)، مما يعني أن غالبيتهم لا يوجد لديهم إثباتات عمل، والتي تعتبر من أهم الوثائق

لتحصيل حقوقهم لدى محاكم العمل الإسرائيلية في حالات حدوث خلاف مع المشغل الإسرائيلي.

- (76%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يحصلون على أجورهم نقداً، بينما (16%) يحصلون على أجورهم عن طريق شيك، و(2%) فقط عن طريق تحويل بنكي، و(6%) يحصلون على أجورهم بأكثر من طريقة، مما يعني أن غالبية العمال الفلسطينيين في المستوطنات معرضون للنصب والاحتيال على حقوقهم من قبل المشغل الإسرائيلي.
- حوالي (8%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات تم إجبارهم على التوقيع على مستندات باللغة العبرية غير المفهومة من قبل العمال. كما أن حوالي (3%) من العمال أجبروا على التوقيع على مستندات للتنازل عن حقوقهم وذلك أثناء عملهم في المستوطنات خلال السنوات الأربع الأخيرة.
- قانون العمل الإسرائيلي غير مطبق في المستوطنان والمناطق الصناعية من ناحية ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والعطل الرسمية والإجازات بالرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بتطبيق قانون العمل في المستوطنات في العام 2007 .
- قانون العمل الفلسطيني أيضا غير مطبق في هذه المناطق باعتبار أنها مناطق غير خاضعة للصلاحيات الإدارية والأمنية الفلسطينية . مما يجعل وزارة العمل الفلسطينية عاجزة عن ملاحقة حقوق العمال الفلسطينيين في هذه المناطق في حال تعرضهم لأي ضرر أو انتهاك .
- اشتراط السلطات الإسرائيلية أن يكون سن العامل المرشح للحصول على تصريح عمل أكثر من 30 عاماً وان يكون متزوج ولديه أولاد .. مما يحرم الكثيرين من الحصول على فرصة للعمل في إسرائيل .
- المماطلة في دفع مستحقات العمال ، حيث أن هناك كثير من الشركات التي تعلن إفلاسها وتضيع حقوق عمالها .
- قيام العديد من السماسرة والمحامين وبالتنسيق مع ضريبة الدخل الإسرائيلية بسرقة مستحقات العمال التي تم اقتطاعها من أجور العمال لضريبة الدخل.
- تهرب كثير من المشغلين الإسرائيليين من تسجيل عدد أيام العمل الحقيقة للعمال في قسيمة الراتب الشهرية مما يؤثر على حقوقهم الاجتماعية في المستقبل .
- العمل لساعات طويلة دون احتساب ساعات العمل الإضافي .
- عدم قيام المشغل بتسليم العامل تفاصيل المعاش أو قسيمة الراتب الأمر الذي لا يمكن العامل من متابعة حقوقه.
- منع دخول مركبات نقل فلسطينية داخل الخط الأخضر يكلف العمل الفلسطينيين أجور باهظة للوصول إلى أماكن عملهم وعودتهم إلى أماكن سكنهم .
- قيام بعض الشركات الإسرائيلية ببيع تصاريح عمل للفلسطينيين ، وبعد صدور التصريح لمدة قصيرة تقوم هذه الشركات بتوقيف هذه التصاريح .
- قيام المشغل الإسرائيلي بخصم مبلغ من المال من راتب العامل الشهري وذلك بدل ثمن تصريح العمل ، حيث سجلت في العديد من المحافظات حالات يدفع خلالها العامل مبالغ ما بين 500 إلى 1000 شيكل سواء عمل العامل هذا الشهر أو لم يعمل.

- إلزام العامل الفلسطيني بالحصول على بطانة ممغنطة (البطاقة الممغنطة إشارة على أن حاملها لا يحمل أي قضايا أمنية في تاريخة) ، مما يضيف على العمال أعباء إجراءات أمنية ومالية إضافية لا مبرر لها .
- التمييز بين العمال العرب وغيرهم من عمال من جنسيات أخرى أو عمال إسرائيليون ،حيث تخصص الأشغال الشاقة في قطاعات البناء والتنظيف والزراعة إلى العمال الفلسطينيين ، فيما يرفض العمال الإسرائيليين العمل في هذه الأعمال .
- سحب تصاريح العمل على المعابر حيث يقوم جنود الاحتلال بسحب تصريح العامل الخاص لأسباب مختلفة نذكر منها رغبة المشغل الإسرائيلي. وحين يقوم العامل بتقديم تصريح عمل جديد عند مشغل آخر يكون رد دائرة الدفع الإسرائيلية بأن المشغل القديم لم يقم بتسديد الديون المستحقة عليه على التصريح القديم الامر الذي منع من إعطاء تصريح جديد للعامل حيث تسجل بمعدل 20 حالة سحب تصاريح يوميا.
- في حالة تعرض العامل لمرض أو إصابته في مكان العمل يقوم المشغل بنقلة لأقرب معبر من اجل إعادته إلى بيته دون أن يتحمل أدنى مسؤولية اتجاه هذا العامل (معنوياً أو مادياً) من حيث العلاج والدواء وكافة المصاريف المالية ويتنصل من كافة الحقوق وبنكر معرفته بالعامل .
- لا يسمح للعامل الفلسطيني بحرية التنقل أثناء تواجدهم داخل الخط الأخضر ، وممنوع عليهم استخدام مواصلاتهم وحتى الذهاب لشراء الطعام . بالإضافة إلى تحديد ساعات المكوث وهذا مكتوب على تصريح العامل .

**** تلويث البيئة :**

- تم نقل بعض المصانع من داخل الخط الأخضر إلى المحافظات الفلسطينية بسبب طبيعة عملها ومخلفاتها الضارة .
- تتميز المناطق الصناعية بعدم توفر حد أدنى من مقومات السلامة والصحة المهنية المرتبطة بظروف العمل اللائق .
- أدى العمل في مصانع الحديد إصابات عمل خطرة أدت إلى بتر العديد من أطراف العمل .
- مخلفات هذه المصانع تؤثر سلبا على ألمناطق الزراعية في ألقرى المجاورة ، إضافة إلى انبعاث الروائح الكريهة في ألمنطقة من مخلفات ألعمل بالمواد الكيميائية . خصوصاً منطقة برقات قرب سلفيت ، ومنطقة عطروت قرب القدس ، ومنطقة أريئيل قرب سلفيت .

◘ ◘ ◘

<u>الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين فى قطاع غزة</u>

أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الصيادين وممتلكاتهم فى قطاع عزة إذ تهدف إلى حرمان شريحة فى الشعب الفلسطيني من مصادر الرزق وتحسين مستوى العيش فهى تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولى ولحقوق الإنسان فى العمل والحياة الكريمة والأمن والسلام بدليل تنصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الاتفاقية الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية فى هذا المجال فى محاولة لتقليص مساحات الصيد من 20 ميلا بحريا إلى 3 أميال بحرى فقط وهى منطقة قد تكون خالية عادة من الثروة السمكية . وقد تم تسجيل هذه الاعتداءات على الصيادين الفلسطينيين أثناء ممارسة عملهم وبحثهم عن مصادر رزقهم ورزق عائلاتهم دون أن يشكلوا خطراً على القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة والمعتدية عليهم.

ويشرير التقرير الاخبارى الصادر عن المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان بتاريخ 14 مارس / آذار 2012، إلى وقوع 75 عملية انتهاك واعتداء ضد الصيادين الفلسطينيين على أيدى القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة وذلك خلال الفترة ما بين شهر أكتوبر / تشرين الأول 2011. وفبراير / شباط 2012. وقد شملت هذه الانتهاكات 22 حالة إطلاق نار أصيب خلالها أحد الصيادين بجراح متوسطة الخطورة و13 عملية مطاردة وملاحقة للصيادين أدت إلى اعتقال 37 صياداً ومصادرة 12 قاربا وعدد من شباك الصيد وتدمير مخزن لمعدات الصيد وقاربين فى عرض البحر.

وقد تم حصر مجموع هذه الانتهاكات وتبويبها وفق الجدول التالى :-

البيان	***حوادث إطلاق نار***	***جرحى***	***حوادث***	***عند المعتقلين***	***مصادرة قوارب صيد***	***إتلاف أدوات الصيد***	***مجموع الانتهاكات***
أكتوبر 2011	6		1	2	1	2	
نوفمبر 2011	3		3	16	3		
ديسمبر 2011	11	1	3	10	4	1	
يناير 2012			1	4	1		
فبراير 2012	2		3	5	3		
مجموع الانتهاكات	**22**	**1**		**37**	**12**	**3**	**75**

المصدر / المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 2012/3/14

▪ ▪ ▪

المـراجـــع

1- الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني ، 2011 ، قاعـدة بيانـات الاسـتعمار ومصـادرة الأراضـي (بيانات غير منشورة) ، رام الله – فلسطين .

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2011، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ، التقرير الإحصائي السنوي 2010 ، رام الله – فلسطين .

3- منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شؤون المفاوضات)، تموز 2010. جدار في وجه السلام.تقييم لمسار الجدار الإسرائيلي .رام الله – فلسطين .

4- ماجد صبيح ،2011، العمال الفلسطينيون بأجرفي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية- الخصائص وظروف العمل، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين ، رام الله – فلسطين .

5- أدبيات وزارة العمل الفلسطينية ، الإدارة العامة للتشغيل ، 2011 .

▫ ▫ ▫

القسم الثاني

تأثيرات الاحتلال والعدوان الإسرائيلى

على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى قطاع العمل

فى الجنوب اللبنانـــى

تأثيرات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي
على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب اللبنانـــي

إن أوضاع العمالة فى الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبى بالاعتداءات الإسرائيلية بالإضافة إلى التهديدات الدائمة بالاجتياح والتى تعطل النمو وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات وتجعل أصحاب العمل والعمال بحالة قلق دائمة وتعطل حركتهم وتحد من إنتاجيتهم ، بالإضافة إلى بعض المناطق فى الجنوب والتى لاتزال تعانى من الاحتلال ومن الألغام والقنابل المقدرة بنحو (2) مليون قنبلة تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين مما يؤثر سلبا على قطاع الزراعة فى المنطقة .

إن البيانات المتوفرة تؤكد على استمرار السياسات العدوانية الإسرائيلية على غرار ما تضمنتها تقاريرنا السابقة ويمكن التعرض لها بإيجاز على النحو التالي :

1- يشكل العاملون فى المنطقة الحدودية حوالى 29% من مجموع السكان المقيمين ومتوسط الأعمار يصل إلى 39 عاما وقد يرتفع إلى بعض الحالات ليصل إلى 43 عاما.

2- يشكل العاملون الذين هم بمستوى تعليم ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوى العاملة الفعلية . ويعود السبب إلى المستويات التعليمية الدنيا وإلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال ولاسيما التجنيد الإجباري الذى خضع له أغلبية الشباب فى تلك المنطقة ، كما يمثل الجامعيون 11% من مجموع العاملين ، والمهنيون يقدرون بنحو 8% .

3- أما علاقة العمل بصلة القرابة نجد أن 73% من الأميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم فى حين أن هذه النسبة تنخفض إلى 28% عند الذين هم بمستوى جامعي .

4- من حيث الاستخدام على مستوى القطاعات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة.

- القطاع غير المنظم يستوعب 36% من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17% من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0.3% من العمالة.
- يشكل الزراعيون والعمال المهرة فى الصيد والزراعة نسبة 25%.

و17% هم أجراء فى المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة.

و9 % سائقو وسائل النقل والآلات.

و8 % حرفيون وعمال المناجم.

- العاملون فى القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي :-

39% مدرسون رسميون .

15% عسكريون.

12% عاملون فى الخدمات غير المباشرة.

9 % موظفون فى الإدارات العامة والبلديات.

- العاملون فى القطاع عير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي :-

28% حرفيون وعمال بناء .

15% مزارعون وعمال مهرة فى الزراعة والصيد.

13% أجراء فى مكاتب المنشآت الاقتصادية.

8 % سائقو وسائل النقل الإدارات .

- ويعتبر 5% من القوى العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و 4% هم أجراء و5% هم أفراد الأسر الذين يساعدون ذويهم فى الأعمال الزراعية.

5- ديمومة العمل :

أن نسبة 55% من مجموع العاملين يمارسون عملا بدوام كامل كما أن الذين لديهم عملا موسميا أو متقطعا أو ظرفيا تبلغ نسبتهم 41% من مجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة فى هذه المنطقة ويبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية حوالي 41 ساعة.

ويتراوح متوسط الدخل الشهرى للعاملين بدوام كامل ما بين 120 – 230 دولار أمريكى.

6- البطـــالـــة :

تتراوح نسبة البطالة ما بين 10.4% إلى 15.5% حسب الأعمال والأنشطة فى كل قطاع وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها .

وتشكل معدلات البطالة عند النساء حوالى 20%.

وأسباب البطالة فى تلك المنطقة تعود إلى :-

- الأوضاع الأمنية المتوترة فى تلك المنطقة.
- الصرف من العمل.
- أقفال المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.
- النزاع مع أصحاب العمل.

- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- تدني مستوى الأجور.
- أسباب صحية وعائلية غير مستقرة أدت إلى البطالة.

7- أهم المشاكل التى تعانى منها المنطقة هى :

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي وبسبب الحفر الموجودة فى الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغابة
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.
- الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية يؤدى إلى تعطيل احتياجات ومتطلبات الحياة فى المناطق المحتلة .

◘ ◘ ◘

رضا
ط/ عبد المنعم + محمد

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل فى الجولان السورى

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلى على
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الجولان السورى
تحت الاحتلال الإسرائيلى لعام 2011

1- السياق السياسي : واقع الاحتلال واوضاع الجولان العربى السورى

لاتزال السياسة العدوانية والعنصرية الصهيونية في الجولان العربي السوري المحتل والتى تستند الى سياسة اسرائيلية ممنهجة، تشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان والمواثيق والقوانين والاعراف الدولية، وإننا مضطرون على تكرار ذكر الوقائع التي تضمنتها تقاريرنا السابقة والتي لم يطرأ عليها أي جديد يشير إلى تحسن الأوضاع المعيشية بل ازدادت الممارسات العنضرية والقمعية تعسفا وتصعيدا ، وباتت سياسات القمع والتعذيب، ركن أساسي وثابت تختلف أشكاله وتتنوع أساليبه ، ويمكن استعراض أهم السياسات والممارسات التعسفية التي لا يزال المواطنون السوريون في الجولان المحتل يعانون منها كالتالي :

- حرمان مواطني الجولان العرب السوريين وأبناءهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لنمو الطفل البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي .
- تفشي البطالة بين العمال السوريين في الجولان المحتل بسبب التمييز بينهم وبين العمال الإسرائيليين وطردهم التعسفي من العمل وعدم دفع أجورهم بانتظام .
- استمرار سياسة الحصار الاقتصادي وفرض ضرائب مرتفعة على المنتجات الزراعية التي هي المصدر الأول للدخل بالنسبة لأهالي الجولان مع تخفض سعر هذه المنتجات (مثل تخفيض سعر التفاح المنتج الرئيسي لأهل الجولان) وبالتالي دفع الشباب للهجرة ،لإفراغ المنطقة من مواطنيها الأصليين لبناء مستوطنات جديدة واستقدام مستوطنين جدد. و(إسرائيل) التي تحتل أكثر من ثلثي أراضي الجولان لم تترك شيئاً إلا وانتهكته ، حتى الكرامة الشخصية والتي يعتبر الاعتراف بها (أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم) وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- قيام السلطات الاسرائيلية بقتل اربعة فلسطينيين عندما اقتحموا شريط الاسلاك الشائكة وحقل الالغام عند خط وقف اطلاق النار شرقى قرية مجدل شمس المحتلة وجرحت العشرات .
- قيام السلطات الاسرائيلية باعمال التحصينات لخط وقف اطلاق النار شرقى قرية مجدل

شمس مما ادى الى تخريب الاراضى التابعة للاهالى وانفجار بعض الالغام المزروعة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

- وقوع مجزرة بشرية كبيرة قتل فيها 24 شابا فلسطينيا على خندق الشريط الشائك فيما كان بامكان قواتالاحتلال ايقافهم دون اطلاق التار وقتلهم جراء محاولتهم اقتحام حقل الالغام والاسلاك الشائكة شرقى قرية مجدل شمس.

- بتهمة مقاومة الاحتلال استمرت حملة الاعتقالات فى قرى الجولان المحتل بنفس التهم الزائفة (كالاتصال بالوطن الام سورية او مقاومة الاحتلال) وبلغ حصيلتها اكثر من اربعين شخصا معظمهم عمال عاديين .

- ما تزال السلطات الاسرائيلية مستمرة فى مصادرة الهويات السورية الممنوحة لطلاب الجولان الدارسين فى الجامعات السورية لدى عودتهم الى ديارهم .

- حرمان بعض الاشخاص من الدخول الى الاراضى التى اقاموا عليها بيوتا يسكنوها او استعمالها لاى غرض كان حيث ادعت سلطات الاحتلال ان ملكية هذه الاراضى تعود الى الدولة حسب قانونها .

- استمرار ممارسة الضغوط على المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل قبل مجيئهم لزيارة أقاربهم في الوطن الأم سورية وتواصل الضغط عليهم لأشهر عديدة بعد عودتهم إلى قراهم المحتلة .

- دفن النفايات النووية فى حوالى 20 موقع على اراضى الجولان المحتل،والمواد المشعة والسامة فى مستودعات سرية فى قرية مجدل شمس اضافة الى تلغيم خط وقف اطلاق النار بالغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة واخرى قابلة للانفجار واطلقت عليها اسم (قلاع داوود).

2-الأوضاع العامة للعمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل:

تتضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم من خلال:

تعتبر نسبة البطالة بين مواطني الجولان المحتل كبيرة وتصل أحياناً في الطبقة المثقفة / أطباء – محامين / إلى / 90/ بالمئة كون سلطات الاحتلال لا تسمح لهم بمزاولة عملهم . كما أنها لا تسمح لهم بالعمل خارج مناطق إقامتهم مما يضطرهم إلى ممارسة الأعمال الحرة / البناء- الزراعة .

- حرمان العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل من حقهم في العمل، ولاسيما حقهم في العمل اللائق في مهن تلائم مؤهلاتهم العلمية والمهنية. فحاملو الشهادات العليا، وخريجو الجامعات السورية بشكل خاص، كالأطباء والمهندسين، يجدون صعوبة بالغة في إيجاد الأعمال الملائمة لمؤهلاتهم العلمية، وان وجدوا فان تشغيلهم غالباً يكون بالأعمال الشاقة والمجهدة والخطرة أو ما يطلق عليه وفق مصطلحات منظمة العمل الدولية بـ (العمل الأسود)، مما يشكل تمييزاً عنصرياً فاضحاً ترتكبه السلطات الإسرائيلية بحق العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.. وهذا يتعارض مع اتفاقيتي العمل الدولية رقم (100-111) المتعلقتين بإلغاء التمييز بالاستخدام والمهنة، والمساواة في الأجر ذو القيمة المتساوية وكذلك اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (29-105) الخاصتين بالعمل الجبري .

- عدم تطبيق إسرائيل لاتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها على العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، وبوجه خاص أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (118-121) حيث أن الكثير من العمال السوريين ليس لهم أي ضمان مهما كان بسيطاً أو جزئياً. كما أنهم يعانون من تدني أجورهم بما لا يتناسب مع ساعات العمل الطويلة.

- استمرار إسرائيل في تشغيل العمال العرب السوريين لساعات تزيد عن ساعات العمل القانونية وتستمر بمنحهم أجوراً متدنية لا تتناسب مع العمل المؤدى .

- يشترط على العمال الذين يرغبون بالحصول على إذن بالعمل في إسرائيل أن يتزودوا ببطاقات ممغنطة يتم إصدارها بموافقة الشرطة وجهاز الأمن العام .

- عدم وجود نسبة مقارنة بين حقوق للعامل السورى وتلك الممنوحة للمستوطن والعامل الاسرائيلى من ناحية الاجازات الصحية والتامينات الاجتماعية على الرغم من حسم الضرائب من اجور العمال السوريين ومنعهم من الاجازات الصحية ولا يقدم لهم مقابل او اى تعويض مادى عنها فى حين يحصل العامل الاسرائيلى على تعوض بدل الاجازات.

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي بمنع العمال العرب السوريين في الجولان المحتل من تشكيل نقابات خاصة بهم وإجبارهم على الانتساب إلى الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) مما يخالف اتفاقيتي العمل الدوليتين (87-98) الخاصتين بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم

- يشترط لتشغيل الشباب في إسرائيل قبولهم بالجنسية الإسرائيلية، وهذا ما يرفضونه، مما يدفع هؤلاء الشباب للهجرة كجزء من مخططات السلطات الإسرائيلية لتغيير الواقع الديمغرافي

للجولان السوري المحتل.

- التسريح التعسفي للعمال العرب السوريين ، وفي هذا السياق أصدر السيد بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية **المرسوم** رقم /**17**/ تاريخ 2010/2/14 المتضمن في المادة الأولى منه:

* يعتبر حكماً قائماً على رأس عمله كل عامل أو موظف أو متعاقد أو وكيل أو مستخدم أو مؤقت أو مكلف بساعات لدى الجهات العامة من المواطنين العرب السوريين عاد إلى الجولان السوري المحتل عن طريق الصليب الأحمر الدولي بقصد الإقامة الدائمة في الجولان السوري المحتل أو عن طريق الجهات الرسمية المختصة .

* يستفيد العاملون في الجولان السوري المحتل الذين قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفصلهم عن العمل بسبب مواقفهم المعبرة عن تمسكهم بهويتهم الوطنية وانتمائهم الوطني من أحكام المادة الأولى.

- امتناع أصحاب العمل عن دفع أية تعويضات لأي عامل سوري من الجولان السوري المحتل عندما يتعرض لإصابة عمل ، وإذا اشتكى إلى مكاتب العمل قد يحصل على بعض حقوقه بعد عدة سنوات من المطالبة وأقل بكثير مما يستحق ويبقى دائماً مهدداً بالفصل من العمل .

- تشغيل الأطفال العرب السوريين وهو ما يخالف أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (138) لعام 1973 ورقم (182) لعام 1999 المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الاستخدام والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأحكام المادتين 32و 36 من اتفاقية حقوق الطفل ، ويحصل هؤلاء على نصف الأجر، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء والفتيات.

- الاستمرار باعتقال وأسر العمال العرب السوريين وإساءة معاملتهم مخالفة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية بهذا الشأن .

- تعاني المرأة السورية في الجولان المحتل من واقع أليم وآثار نفسية واجتماعية ومادية سيئة فرضتها ظروف الاحتلال ، ومحرومة من العلاج الطبي اللازم لها نتيجة لإعلان سلطات الاحتلال إغلاق المستوصف الوحيد الموجود في الجولان السوري المحتل وتحويله إلى مقر للحاكم العسكري الإسرائيلي لافتاً إلى أن العديد من النساء السوريات في الجولان المحتل دخلن السجون والمعتقلات الإسرائيلية بسبب حفاظهن على هويتهن الوطنية السورية ورفض الاحتلال وحرمانهن من زيارة ذويهن في المعتقلات الإسرائيلية .

3- في المجال الثقافي في الجولان المحتل:

- فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية وفرض التعليم باللغة العبرية ، بهدف محو الشخصية الوطنية القومية للمواطنين السوريين في الجولان ، وفي هذا مخالفة صريحة لأحكام المادتين 28 و 29 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.
- استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على كافة الأماكن السياحية بالجولان وسهلت السيطرة عليها للمستوطنين اليهود الاستثمار فيها ومنعت المواطن العربي من الاستفادة منها مثل / جبل الشيخ – بانياس – الحمة وغيرها / ، كما تحاول التضييق والسيطرة على الأماكن المقدسة .

تقوم السلطات الإسرائيلية بالتنقيب عن الآثار في الجولان وتنسب تلك الآثار والمواقع الأثرية إلى ما يسمي التاريخ اليهودي في الجولان . وذلك يشكل بالتأكيد انتهاكاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التي تؤكد على مسئولية دولة الاحتلال في المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والطبيعة الثقافية للأراضي المحتلة وعدم جواز المساس بهويتها أو تغيير طبيعتها .

4 - أوضاع العمال العرب السوريين في قطاع الزراعة :

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 يعيش مواطنو الجولان السوري المحتل ظروفاً إنسانية صعبة، بسبب ممارسات الاحتلال وسياساته التي تعيق التنمية ، بالإضافة إلى الإجراءات العدوانية المتمثلة في مصادرة الأراضي والتدمير المنظم لبنى الإنتاج والتحكم المطلق في حركة الأفراد والبضائع وغيرها. ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الأهم في الجولان السوري المحتل لاعتماد غالبية السكان عليه، ويتعرض هذا القطاع الهام إلى خسائر فادحة بسبب قيام السلطات الإسرائيلية بمنع دخول مستلزمات الإنتاج الزراعي ومنع وإعاقة خروج المحاصيل الزراعية إلى خارج أراضي الجولان السوري المحتل. ومن أشكال الممارسات الإسرائيلية ضد العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل في مجال الزراعة:

5- فرض الضرائب المجحفة بحق العمال والاهالي:

إن الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال بشكل مستمر على أراضي العمال العرب في الجولان السوري المحتل لتجبرهم على ترك العمل في أراضيهم وتحولهم إلى عمالة رخيصة في المزارع والمصانع المقامة في المستوطنات ، وأهم الضرائب المفروضة على المواطنين السوريين :

1- ضريبة السكن في حين أن المستوطن اليهودي يحصل على تعويض كونه يقطن بمنطقة،

تصنف حسب الإدعاء الإسرائيلي بمثابة ، " خطر على حياته " .

2- ضريبة الماء والكهرباء في حين يحصل عليهما المستوطن اليهودي مجاناً .

3- ضريبة الأملاك والأراضي الزراعية كوسيلة للتضييق المادي على المزارع العربي في مسعاه لتسويق منتجاته .

4- ضرائب وحسومات كبيرة على أجور العمال السوريين في الجولان السوري المحتل ، ومن لا يدفع يتم إيقافه عن العمل وتحجز ممتلكاته .

وغيرها من الضرائب الأخرى والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل . علاوة على فرض ضريبة ما يسمى /التأمين على الأراضي/ وهو مبلغ سنوي دائم ومقطوع، علماً أن المستوطنين الإسرائيليين يعفون من هذه الضرائب إذا كان الموسم سيئاً، ويضاف إلى هذه الممارسات التحكم بأسعار المنتجات الزراعية .

5-1- محصول التفاح: وهو المحصول الرئيسي في الجولان السوري المحتل ،

يفرض على العمال العرب السوريين في مجال الزراعة سعر لا يغطي تكاليف الإنتاج، فالمعدل الوسطي لإنتاج التفاح في الجولان المحتل من قبل المواطنين العرب السوريين يبلغ حوالي /25/ ألف طن سنوياً ولكن هذا المعدل في تناقص مستمر، بسبب الظروف المناخية غير المناسبة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية المستخدمة لمكافحة الحشرات وغلاء تكاليف خدمة الأرض الزراعية، ونقص كميات المياه المخصصة لبساتين العرب السوريين في الجولان المحتل بسبب التقنين الإسرائيلي.

6- مصادرة الأراضي :

في إطار سياسة نهب ومصادرة الأراضي في الجولان السوري المحتل أعلن مجلس المستوطنين الإسرائيليين في الجولان المحتل عن حملة لبيع (150) قطعة ارض مجاناً لليهود الراغبين في الاستيطان في الجولان من ضمن خطة لتوسيع المستوطنات ، وتتراوح مساحة كل قطعة ما بين نصف دونم إلى دونم موزعة على 20 مستوطنة إسرائيلية في الجولان ويذكر أنه قد تم استيطان أكثر من (1600) عائلة يهودية في الجولان المحتل خلال السنوات الأخيرة .

- نقل التربة الغنية والصالحة للزراعة من الجولان المحتل إلى داخل إسرائيل وحرمان أهالي الجولان منها (مثلاً منطقة تل الفرس وغيرها...).

- ممارسة أعمال التهجير القسري والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالمواطنين السوريين في

الجولان ومصادرة أراضيهم وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان المحتل .

إن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان ما يقارب (45) مستوطنة وهي بتصاعد وتوسع مستمر حيث تشكل شبكة صناعية واقتصادية وزراعية تعود بالفائدة على خزينة الاحتلال الإسرائيلي بـ (105) مليون دولار أمريكي سنوياً مقابل تدهور اقتصادي بارز للقرى الخمس السورية التي تعاني من :

1- عدم إعطاء أبنائها رخص البناء .

2- رفض إزالة الألغام المزروعة حول القرى والتي كانت قد أدت إلى وفاة العديد من أبنائها .

وقد أقيمت هذه المستوطنات على أنقاض القرى العربية السورية والمزارع التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي والتي كان يبلغ عددها قبل الاحتلال (244) قرية ومزرعة (132 قرية و 112 مزرعة) وإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مافتئت تمارس أعمال التهجير القسري والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالمواطنين السوريين في الجولان ومصادرة أراضيهم وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان المحتل ، وهذه المستوطنات تعتبر ، وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، غير شرعية وانتهاكاً جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة وعائقا مستمراً أمام تحقيق السلام في المنطقة .

7 - مصادرة مصادر المياه :

تعتبر المياه عنصراً رئيسيا وأساسياً في تحقيق التنمية، وقد عملت قوات الاحتلال الإسرائيلية ومنذ بدء احتلالها للجولان السوري على السيطرة على مصادر المياه الرئيسية **فيه من خلال فرض القيود على موارد المياه، حيث أن 96% من أراضي الجولان السوري المحتل هي أراض زراعية**

ومن **أهم ممارسات سلطات الاحتلال للسيطرة على المياه بـ:**

ضخ مياه بحيرة مسعدة للمستوطنات الإسرائيلية بشكل دائم مما أدى إلى جفاف البحيرة تقريباً بحيث لم يبقى في قاعها سوى القليل من المياه .

علماً أن تخزين البحيرة للمياه يبلغ (6) مليون متر مكعب يحصل المستوطنون في مستعمرة (نيفي أتيف) الكائنة غربي قرية مجدل شمس على نصف الكمية في حين تحصل القرى المستفيدة من مياه البحيرة على النصف الآخر أي (3) مليون متر مكعب وهي بلدات (مجدل شمس – مسعدة – بقعاثا – عين قنية) والنقص في المياه أدى إلى تكبد مزارعي الجولان السوريين خسائر

مادية تقدر بـ (10) مليون دولار سنوياً ، علماً أن الغالبية العظمي من المواطنين السوريين في الجولان المحتل يعملون في الزراعة وهي مصدر رزقهم الأساسي .

ومما لاشك فيه أن خطر الاستيطان لا ينحصر فقط في الخطر الذي يهدد مستقبل هذه

الأراضي وندرة مصادر المياه، بل انه يهدد مستقبل المواطنين العرب السوريين الموجودين حالياً في الجولان السوري المحتل، وتحديداً الذين هم في سن قوة العمل، والذين يعتمدون على الزراعة بشكل رئيسي كمصدر للرزق، وسيدفعهم إلى هجرة أرضهم بحثاً عن فرص عمل في مجالات أخرى غير الزراعة، تكون على الأغلب غير لائقة، ولا تتوفر فيها أدنى المعايير التي نصت عليها اتفاقيات العمل الدولية فيما يخص ظروف العمل اللائق.

الملحق رقم (1)

أوضاع المعتقلين من المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل

إن سياسة القمع والتعذيب ما تزال ثابتة في الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية ضد المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، على الرغم من تنديد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارين لها، أحدهما بتاريخ 1995/2/21، والثاني بتاريخ 1995/12/5 بشأن الإجراءات القمعية.

حيث طالبت إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، وأن تلتزم بتطبيق الاتفاقيات الدولية وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم /497/ لعام 1981 الخاص بإلغاء إسرائيل لإجراءاتها وقرار ضمها للجولان العربي السوري، وأن تكف عن أية تغييرات في الجولان وعن إقامة المستوطنات.

على الرغم من ذلك كله فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل تستمر في سياساتها الرافضة للسلام العادل والشامل ومتطلبات قرارات الشرعية الدولية. وتأخذ هذه الممارسات أشكالاً متنوعة كالاعتقالات، ومداهمة المنازل وفرض الإقامة الجبرية والحصار .

ويعاني العمال العرب من أبشع وأفظع المعاملات الوحشية وأساليب القهر، والأوضاع الصحية والنفسية الصعبة والرديئة وسوء التغذية.

يتعرض العمال العرب السوريون في الجولان المحتل للقمع والاعتقال والسجن والإقامة الجبرية بسبب مواقفهم الوطنية المناهضة للاحتلال مع بقية المواطنين في الجولان وتفرض عليهم غرامات باهظة تحت مسميات مختلفة كالأسباب الأمنية وكثيراً منهم يقبعون الآن في سجون الاحتلال وبأحكام سجن طويلة تصل إلى **/27/** سنة سجن فعلي. ومعظم هؤلاء المعتقلين يعانون

من أمراض مزمنة ناتجة عن السجن حيث تمعن إدارة السجون بحرمانهم من الرعاية الطبية الحقيقية، وبالإهمال المتكرر والمماطلة بتقديم العلاج وعدم إجراء العمليات الجراحية اللازمة لهم والاكتفاء بعلاج جميع الأمراض بحبوب المسكنات. علاوة على ذلك يتعرض المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية لأقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وتستخدم إدارة السجون أساليب منهجية عنيفة لاستهدافهم من الناحية المعنوية. فضلاً عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الاحتلال عند محاولة ذويهم زيارتهم في السجون البعيدة عن مكان إقامتهم. والجدير ذكره أنه لا يخلو بيت أو أسرة في الجولان السوري المحتل إلا وأحد أفرادها أسير أو معتقل داخل سجون ومعتقلات إسرائيل حتى لم يفلت من ذلك الأطفال.

كذلك استخدام المعتقلين لإجراء التجارب الطبية وإهمالهم صحياً واعتبارهم إرهابيين ومجرمين وليس معتقلين. ومن أبشع أنواع التعذيب الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تؤدي بحياتهم أو تصيبهم بالأمراض والعاهات.

وفيما يلي قائمة بأسماء المعتقلين من أبناء الجولان السوريين في سجون الاحتلال :

الرقم	الاسم والشهرة	تاريخ الميلاد	القرية	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
1-	شام كمال شمس	1982	بقعاثا	2003/3/31	13 عاماً
2-	حسين علي الخطيب	1984	الغجر	2003/9/1	11عام و6 شهور
3-	عماد سامي مرعي	1979	----	2006/8/1	
4-	يوسف سعيد كهموز	1984	الغجر	2006/8/1	12 عام
5-	يوسف صالح شمس	1953	مجدل شمس	2007/7/30	4 أعوام
6-	ماجد فرحان حسين شاعر	1952	مجدل شمس	2011/2/17	5.5 عام
7-	فداء ماجد فرحان شاعر	1983	مجدل شمس	2010/2/17	3 أعوام
8-	فارس هايل الشاعر		مجدل شمس	2011/6/28	عام واحد
9-	صدقي سليمان المقت	1967	مجدل شمس	1985/8/32	27 عام
10-	كفاح هايل أبو صالح	1973	----	2011/8/1	----